الوضع في المغرب واحتمالات المستقبل بعد "المسيرة الخضراء لتحرير الصحراء"

بقلم : علي بن عاشور

في ذكرى عودة الاسرة الملكية وتسلمها مقاليد الحكم في المغرب ، ادلى الملك الحسن الثاني ، يوم ٧٥/١١/١٧ ، بخطاب للشعب المغربي . قال فيه حول الموضوع الذي كان منذ اكثر من عام وما يزال « موضوع الساعة » : « أستطيع أن أقول اليوم ان الصحراء اعيدت الينا دون اراقة دماء . وخلال أيام سنتمكن من الذهاب لزيارة اشقائنا في صحرائنا » . ويأتي تصريحه هذا كتفسير لما قاله في حديثه التلفزيوني عندما « أمر » بعودة المسيرة الخضراء : « ان المسيرة اتت بثمار تزيد عما كنا نتوقعه » ... حيث أكد أن عودة المسيرة تساوي عودة الصحراء ، ولعل هذه هي ثمرة الثمار التي كان يقصدها الحسن . فلقد تم بعد أيام قليلة الاتفاق بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا على اقامة ادارة مؤقتة « تتمثل فيها كل الاطراف » لتسيير أمور المنطقة حتى موعد انسحاب اسبانيا من الصحراء في آخر شباط ١٩٧٦ . وقد عين الملك فعلا حاكما للاقليم هو احمد بن سودة رئيس الديوان الملكي السابق . وذلك رغم المعارضة الشديدة التي ابدتها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، كطرف صحراوي يطالب بالاستقلال التام للصحراء ، والجزائر ، كبلد من البلدان المعنية ، للاتفاق الثلاثي المذكور ... حيث تبدو امكانية انفجار الوضع على الحدود المغربية الجزائرية واردة جدا رغم ان الجزائر كانت قد أكدت انها سوف لن تدخل بأي حرب مع المغرب الا في حالة الدفاع عن النفس ، وستكون كارثة حقا اذا وقع الصدام بين الشعبين العربيين في الجزائر والمغرب ... اذ سوف لن تجني الجماهير الفقيرة من حرب بشعة كهذه غير دفع فاتورة الخسائر ؟ .

واذا كان موضوع الصحراء منتظرا من الجميع أن يكون صلب خطاب الحسن الثاني ، فان ما يثير فعلا الاهتمام ويطرح تساؤلات عديدة حول مستقبل المغرب السياسي هو ما ورد على لسان الملك من وعود دستورية ، حرص هذه المرة على تأكيدها اكثر من السابق . فقد اعلن عن قرب عودة الحياة الديمقراطية (طبعا البورجوازية) للبلاد : انتخابات المجالس البلدية ، البرلمان .. الخ في بحر العام القادم . هذه العودة التي كان النظام ينقضها بنفسه في كل مرة ، والتي مع ذلك تنتظرها احزاب المعارضة الاصلاحية منذ ما ينيف عن عقد كامل من الزمن . وهي تبدو اليوم اكثر من أي وقت مضى طمعا في ذلك ، خاصة وانها تنتظر ان تكون الدسترة نعمة نعم « الارادة الملكية السامية » عليها . ويفترض في النظام أن يكون لا نية حسنة ويرد على المعروف بالمعروف ومعروف الاحزاب اسبق ، فقد ايدت العرش في اضخم حملة سياسية شعبية لصالحه يعرفها المغرب منذ حصوله على الاستقلال الشكلي ، وهي حملة « استرجاع الصحراء » التي خرج منها الملك الرابع الاول والاخير مؤكدا مقولة : « أمير المؤمنين ، حامي البلاد والعباد » .

الاوضاع الاجتماعية والسياسية حتى عام ١٩٦٧

قبل ان نتناول احتمالات المستقبل في المغرب بعد « المسيرة الخضراء لتحرير الصحراء » ، لا بد من القاء نظرة ، ولو مكثفة ، على الاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية وتعبيرها السياسي في المغرب المستقل .

يمكن القول ان المرحلة الاولى من الاستقلال : ١٩٥٦ ـ ١٩٦١ (وهي السنة التي اعتلى فيها الحسن الثاني العرش) ، كانت مرحلة استيلاء الاسرة الملكية على الحكم ، اذ ما ان استقر السلطان الجديد على كرسي الحكم حتى استولى على معظم السلطات ، وبدأ يخطط لنظام حكم مطلق ، بعد ان تمكن من ابعاد الحركة الوطنية ، المتمثلة آنذاك بحزبي : الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، عن اجهزة الدولة ، وبعد ان وضع هذه الاجهزة تحت مراقبته المباشرة وبين يدي عملائه وخدامه المخلصين. وهكذا قام الحسن الثاني بانقلاب ابيض امام عيون الاحزاب الوطنية مستعملا بعضها ضد البعض الآخر ، الى ان اخضعها بعد سلسلة من الضربات لمنطقه الوحيد : منطق الاضطهاد والقمع .

لم يكن للقصر الملكي اي رصيد شعبي غير (جهاد) الملك محمد الخامس الذي اوجده حزب الاستقلال ، فادرك بسرعة ان ذلك غير كاف لاقامة دولة قوية ودائمة ، فانطلق في اعادة تكوين المجتمع المغربي العضوي ، بحيث تكون كل القوى الاقتصادية خاضعة له وتتحرك بارادته بشكل مطلق . لذلك ومنذ اعلان الاستقلال بدأ العرش عملية بناء الدولة بجميع اجهزتها الادارية والقمعية بشكل جديد لكي يستطيع عبرها حكم المغرب المستقل كما حكمه قبل دخول الاستعمار ، ولكن بطرق قمعية معصرنة ورثها عن الادارة الاستعمارية الفرنسية ، وعلى اسس اقتصادية واجتماعية امتن خاصة وان التراب الوطني قد توحد وجميع السكان قد خضعوا للسلطة المركزية البيروقراطية .

لقد كانت اول عملية قام بها القصر ، بعد الاستقلال ، هي اعادة القواد والمشايخ ، الذين استعملتهم سلطات الاستعمار الفرنسي لحكم البلاد مدة تزيد عن الاربعين عاما ، الى مناصبهم ، فشكلت هذه الفئة ، التي كانت في امس الحاجة الى محمد الخامس لانقاذها من نقمة الوطنيين ، اول ركيزة اجتماعية اعتمد عليها النظام لتحجيم نفوذ حزب الاستقلال . وهكذا استعمل نفس القوى التي كانت بالامس عدوة الحركة الوطنية واستعملها الاستعمار ضدها . ومن جهة اخرى احتوى القصر الشريحة العليا من البورجوازية الاستقلالية (نسبة لحزب الاستقلال) ، التي احست ان مصالحها مرتبطة عضويا بموقف الدولة منها ، فوضعت نفسها في خدمة النظام ، وانسلخت شيئا فشيئا عن حزبها . وهكذا شكلت في المدن الكبرى طبقة رجال الاعمال ، التي خلفت البورجوازية الاستعمارية في سيطرتها على التجارة والصناعة والاملاك العقارية . وبالمقابل داح القصر يضرب مصالح البورجوازية التي بقيت وفية لحزبها ، وتمكن في اقل من عقد من الزمن من ابعادها عن مراكز الثقل في الاقتصاد حتى لا يبقى هناك وجود لاية قوة اقتصادية مستقلة قد تنافس القصر على سيطرته على المجتمع المغربي .

وفي الريف ، ونتيجة للاراضي التي استردتها الدولة من المعمرين (٤٠٠ الف هكتار) ، فقد تشكلت ، بمساعدة الدولة ، بورجوازية ريفية الى جانب المعمرين القدامى الذين احتفظوا بما يزيد عن نصف مليون هكتار . وهكذا ركزت الدولة على قطاع الفلاحة ليكون ركيزتها الثانية من الناحية الاجتماعية الاقتصادية ، فخصصت له في خططها الانمائية المختلفة استثمارات فاقت ما خصص لغيره من القطاعات الاقتصادية بكثير . ولكي يؤكد القصر سيطرته على القطاعات الاقتصادية الحيوية ، فانه اقتطع لنفسه آلاف الهكتارات من الاراضي الزراعية كما امتلك العديد من الاسهم في مختلف الشركات بحيث تصل ثروات افراد العائلة المالكة الى ملايين الليرات . وبجانب البورجوازية الفلاحية ، التي اختارت المدن سكنا لها ، فان القصر وضع الريف التقليدي تحت سيطرة اعيان القبائل ومشانخها وذلك لاخضاع الفلاحين الفقراء لسلطته المستبدة .

وكما في الريف ، فان النظام الملكي في المدينة لجأ الى ترويض الطبقة العاملة عن طريق احتواء النقابة . فنجح في دفع قيادة النقابة (الاتحاد المغربي للشغل) الى الانفصال عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والى الاصلاحية والتعاون الموضوعي مع الطبقة السائدة .

بعد تمكن الاوتوقراطية الملكية من احكام قبضتها على الامور واعلان نفسها حكما مطلقا على الشعب الذي من واجبه فقط الطاعة ، ظهرت داخل الحركة الوطنية تيارات راديكالية معادية للسلطة عداء تاما ، ولكن برامجها السياسية وتصوراتها لم تتعدى التجارب العسكرية التي سادت ، ولسوء الحظ ما زالت ، عددا من بلدان العالم الثالث . الا ان كل محاولات هذه التيارات باءت بالفشل ، وهي ثلاث محاولات جدية على الاقل ، اعوام (٦٣ ، ٧٠ و ١٩٧٣) .

رغم عدم تمكن الجيش من الاستيلاء على السلطة في محاولتين انقلابيتين (١٠ تموز ٧١ وآب ٧٢) ، ورغم اضعاف القصر لدوره بعد ذلك وتقليص عدد افراده ، فانه في ظل غياب الحركة الثورية المنظمة وامام انهزامية الحركة الوطنية بدا ، حتى اعلان الملك لحملة استرجاع الصحراء ، المرشح الوحيد لتحمل اعباء خلافة الملكية ، التي لم يكن لها من مفاتن جديدة تعرضها ، في قيادة المجتمع المغربي لصالح الطبقة المالكة التي نشأت تحت رعاية النظام واصبحت نتيجة ضعفه تخشى على مصالحها . لكن بتوجيه انظار الجيش الى « الخطر الخارجي » ، والالتفاف الشعبي القوي الذي استطاع الملك ان يحصل عليه ، جعل امكانية وقوع انقلاب عسكري في المغرب ، على الاقل في المدى المنظور ، من رابع المستحيلات .

الاوضاع بعد عام ١٩٦٧

بعد هزيمة الانظمة العربية الكاسحة في عام ١٩٦٧ امام العدوان الصهيوني ، ظهر في المغرب اليسار الجديد مرشحا نفسه للحديث باسم الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادحة ،وشرع على هذا الاساس ينظم نفسه ويضع برامجه . واستطاع في ظرف ٤ سنوات ان يسيطر على المدارس والجامعات ويقود فيها اضرابات طويلة وناجحة نسبيا ارعبت النظام ، وان يصل فيما بعد الى السيطرة على قيادة المنظمة الطلابية (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) في المؤتمر الخامس عشر ، صيف عام ١٩٧٢ ، باغلبية ساحقة ، حيث حلت السلطة المنظمة واختطفت قادتها بعد ذلك بقليل (ولا يعرف مصير بعضهم حتى الان) . ولكن غياب الرؤيا الصحيحة لطبيعة الثورة في المغرب وسيادة الاوهام على التحليل النقدي ، جعل بعض مسؤولي اليسار الجديد ينجرون الى ممارسات خطرة على حركة ناشئة ما تزال جنينا واهنا ، ادت الى وقوعها فريسة حملة قمعية شرسة . ومع ذلك ، اي مع الاخطاء والنواقص ، التي تصاحب اي حركة وليدة ، فان حركة اليسار الجديد تلك تبقى تعبيرا موضوعيا عن حركة ثورية جديدة ما زالت تبحث عن طريقها عبر جميع الصعاب .

الاحتمالات

اما الان وان خرج نظام الحسن الثاني من « معركة تحرير الصحراء » اقوى بكثير من عشية دخولها ، فهو يشعر بانه اعجز من اي وقت مضى على تلبية مطالب الجماهير التي ستعود ثانية للمطالبة بها . فهناك ملايين من فقراء الفلاحين سيطالبون ، كما في السابق ، بالارض والعمل في الارياف وفي المدن مئات الآلاف من العاطلين عن العمل سيطالبون بالخبز والشغل ، اضافة لطبقة عاملة نشيطة ، لم تسمنها الصحراء ولم تغنيها عن جوع ، قرفت سنوات الاستغلال الطويلة ، ولم يمنعها موضوع الصحراء من خوض عدد من النضالات المطلبية ، وصلت راديكاليتها حد المطالبة في بعض القطاعات في اضرابات متقطعة طيلة العام الحالي بالشهر الرابع عشر ، وهو ما لم تطالب به حتى البروليتاريا في اوروبا الغربية نفسها . امام الاوضاع الداخلية التي يواجهها النظام الملكي ، فان الحسن الثاني للمحافظة على الاجماع الوطني ، ان لم يكن لتقويته، ولتركيد مظاهر الصراع الطبقي وبالتالي لتاجيل حتمية سقوط نظامه ، فانه سيتجه الى اخراج احدى مسرحيتين ، كاحتمالين لا ثالث لهما :

الاول : الابقاء على التوتر مع الجزائر وتعزيز الحشود العسكرية على الحدود بدعوى الدفاع عن وحدة الاراضي المغربية ، والمعلومات المتوفرة حتى الان تشير الى ان صداما مسلحا بين البلدين اصبح محتملا . وهذا بالتاكيد اخطر الاشياء على حركة الجماهير نفسها التي سوف تندفع شوفينيا في حرب غير مقدسة تكون فيها الخاسر الاول والاخير . لذلك فان واجب الثوريين اليوم في المغرب هو التحريض ضد مثل هذه الحرب باتجاه اقناع الجماهير الكادحة وجنود الجيش لعدم المشاركة فيها وعدم تأييدها بل بالعكس ، اذا امكن ، تحويلها الى حرب على النظام نفسه لاسقاطه والقفز بالمغرب من استبدادية القلة المطلقة الى ديمقراطية الكثرة المباشرة ومن ديكتاتورية البورجوازية البيروقراطية الغبية الى ديكتاتورية البروليتاريا الثورية .

ثانيا : اذا ما تكللت الجهود والمساعي الدبلوماسية العربية والدولية بالنجاح واستطاعت الخروج بحل سياسي للخلافات المغربية ـ الجزائرية وابعدت بالتالي شبح الحرب ، الذي يخيم اليوم على تلك المنطقة التي كانت في تشرين اول من عام ٦٣ مسرحا لصدام دموي على « الارض » ، فان نظام الحسن الثاني سيتجه لاخراج مسرحية « الديمقراطية » باسرع ما يمكن . سيحاول اجراء انتخابات للمجالس البلدية والبرلمان يكون شكلها ديمقراطيا ومضمونها كاريكاتوريا ، حيث سيعمل على انجاح اغلبية ساحقة من اعوانه وخدمه اضافة الى بهارات المعارضة التي ستكون شاهد زور على ديمقراطيته . ومع ذلك ، ودروس الماضي كافية ، فان نظام الحسن الثاني سوف لن يتردد في تقليم اظافر هذه المعارضة نفسها لحظة ما يرى فيها خطرا على سلطته المطلقة او حتى عندما يرى انها كفت عن ان تكون عونا لاحكام تلك السلطة . فالمعارضة عندما تكون في البرلمان وفي بعض وزارات الدولة تكون هي القادرة الوحيدة على لجم مظاهر الصراع الطبقي وتحقيق ، وهو الاخطر ، « وحدة الامة » باقناع الطبقات الكادحة بالتضحية القومية لصالح « البناء» و « انجاز المهام الاصلاحية » التي قد يقرها البرلمان .

اخيرا تبقى نقطة يجب التركيز عليها ، وهي ان الديمقراطية البرلمانية (أي البورجوازية) ، لا تمنحها طبقة لقيطة ، بورجوازية بيروقراطية رائدة ومستبدة مثل التي تحكم المغرب ، بل تمنحها البورجوازية الراديكالية الصاعدة بعد ثورة حقيقية على الاقطاع ، وهي ما ليست موجودة ، ولن توجد لا في المغرب ولا في غيره من بلدان العالم الثالث حيث تتعايش بسلام ووفق هدنة شبه دائمة جميع انماط وعلاقات الانتاج لمختلف مراحل تاريخ مجتمع الطبقات . اذن على البروليتاريا والقوى الثورية في المغرب ، كما في غيرها ، ان لا تنخدع بوعود ديمقراطية من نظام اقل ما يقال فيه انه الاستبداد وقد تجسد ، بل عليها ان تشمر على ساعديها لخوض المعركة الفاصلة مع الطبقة السائدة واعوانها لتقيم بنفسها ديمقراطيتها المباشرة . ■■